

ما بعد عدن: تلمس مسارات المشهد اليمني الجديد

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 71

عدن/نيويورك/بروكسل، 30 آب/أغسطس 2019. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ لقد وصل التحالف المعادي للحوثيين في اليمن إلى نقطة الانهيار مع انتزاع القوات الانفصالية الجنوبية السيطرة على العاصمة المؤقتة، عدن، من الحكومة المعترف بها دولياً. الحكومة تصف هذا التحرك بالانقلاب وتتهم الإمارات العربية المتحدة بالتواطؤ. والسعودية تحاول التوسط للتوصل إلى هدنة.

ما أهمية ذلك؟ إذا سُمح للخلافات القائمة داخل التحالف بالتفاقم في الجنوب، فإنها قد تنقل البلاد إلى حرب أهلية داخل حرب أهلية. من شبه المؤكد أن ذلك التطور سيطيّل أمد الصراع الأوسع، ويعمق حالة الطوارئ الإنسانية في اليمن ويزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على السعودية، والإمارات العربية المتحدة والمبعوث الخاص للأمم المتحدة التوسط لوضع حد لأعمال العنف بين أطراف التحالف ومعالجة أسبابها وذلك بتوسيع عدد المجموعات التي تمثل الكتلة المعادية للحوثيين في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة، ووضع المسألة الجنوبية على جدول الأعمال ووضع الأساس لسلام دائم.

I. لمحة عامة

لقد أدت انتفاضات السنوات الثمان الماضية والحرب إلى إعادة رسم الخريطة السياسية لليمن بشكل كامل تقريباً. في البداية، المحاولات التي قادتها الأمم المتحدة فشلت أولاً لمنع ومن ثم وضع نهاية للحرب الأهلية الدموية. وكان سبب فشلها في كثير من الأحيان أنها كانت تأتي دائماً متأخرة عن الوقائع المتغيرة بسرعة على الأرض. نشأ أحدث الصراعات السياسية في آب/أغسطس 2019، عندما فرض المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يعتبر نفسه حكومة مستقبلية بقيادة عيدروس الزبيدي، سيطرته على مدينة عدن الساحلية، العاصمة المؤقتة للبلاد، مستحوذاً عليها من الحكومة المعترف بها دولياً والتي يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي. تأمل الحكومة الآن باستعادة عدن؛ ويستعد كلا الطرفين للقتال. هذا التطور في الأحداث يظهر إلى السطح التوترات القديمة لكن التي كانت مخفية جزئياً داخل التحالف المعادي للحوثيين؛ كما أن شأنه أن يطيل أمد الحرب. ينبغي على داعمي كلا الطرفين في الجنوب، وبمساعدة من الأمم المتحدة، أن يتوسلوا لوضع حد للقتال، والتفاوض على ترتيبات أكثر شمولية لتقاسم السلطة. بالمقابل، من شأن تلك الصفقة أن تضع الأساس لعملية سلام تشمل جميع اليمنيين وخصوصاً الأطراف المعنية الرئيسية.

ثمة نقاش كبير حول كيفية حدوث سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن، خصوصاً حول ما إذا كان متعمداً أو عفويًا. ما يمكن قوله بشكل مؤكد هو أن تتابع الأحداث بدأ بمقتل مسؤول أمني جنوبي رفيع متحالف مع المجلس الانتقالي الجنوبي هو منير "أبو اليمامة" المشالي (المعروف أيضاً باليافعي). قتل المشالي في ضربة صاروخية أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها في 1 آب/أغسطس. بعد تسعة أيام، أحكمت القوات التي دربتها وسلحتها الإمارات العربية المتحدة سيطرتها الكاملة على القواعد العسكرية والمؤسسات الحكومية في عدن. وفي هذه الأثناء، تبادلت إطلاق النار والتهامات مع الوحدات الممولة سعودياً، وهي حليفها ظاهرياً وتسيطر عليها حكومة هادي. يقول المسؤولون الحكوميون إنهم يحملون المسؤولية عن أفعال المجلس الانتقالي الجنوبي للإمارات العربية المتحدة، التي تعاونت بشكل وثيق مع الانفصاليين منذ العام 2015. إلا أن الحكومة باتت الآن بمزاج أكثر ثقة بعد أن سيطرت قواتها على القواعد العسكرية التي تحتفظ بها القوات

المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة شبوة الغنية بالنفط في أواخر آب/أغسطس وتتخذ مواقعها للقتال من جديد للسيطرة على المدينة.

إذا ظل القتال في الجنوب دون معالجة، فإنه يمكن أن يشعل حرباً أهلية داخل الحرب الأهلية الجارية أصلاً. وبالتالي، يمكن أن يطيل أمد الصراع الأوسع، ويفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، ويدق أسفينا بين السعودية والإمارات.

لكن ثمة مسار أفضل؛ حيث يمثل الاستيلاء على عدن فرصة للجهات الدولية المعنية باليمن لإعادة إحياء وموازنة عملية السلام التي ابتعدت على نحو متزايد عن الوقائع على الأرض. ولطالما ظلت هذه العملية مقيدة بقرار مجلس الأمن رقم 2216 (الصادر في العام 2015) الذي دعا فعلياً – وبشكل غير واقعي – إلى استسلام الحوثيين لحكومة هادي. لقد فسرت معظم الأطراف القرار على أنه يقيد من تفويض الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات بين الحكومة والحوثيين، ويستبعد أطرافاً محورية أخرى، وخصوصاً الانفصاليين الجنوبيين. مثاليًا، يمكن للأحداث في الجنوب أن تدفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري وإلى تجدد المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة بحيث تشمل الانفصاليين الجنوبيين لإنهاء الحرب وتأسيس فترة انتقالية. إلا أن هذه الحصيلة تبقى احتمالاً بعيد التحقق، بالنظر إلى معارضة السعودية لأي قرار جديد وكذلك احتمال استعمال الولايات المتحدة الأميركية للفييتو ضد مثل ذلك القرار.

ثمة مقارنة أكثر عملية تتمثل في عمل السعوديين والإماراتيين، بمساعدة من الأمم المتحدة، مع حلفائهم اليمنيين لإعادة تشكيل التحالف المعادي للحوثيين بطريقة تخفف بشكل مباشر من احتمال حدوث المزيد من العنف وتضع الأساس لمفاوضات أكثر شمولاً واستدامة بقيادة الأمم المتحدة. يمكنهم، على سبيل المثال، التفاوض على تشكيل حكومة استناداً إلى ترتيب جديد لتقاسم السلطة، يشمل الانفصاليين الجنوبيين. ويمكن لهذا الترتيب أن يشكل الأساس لاختيار وفد شامل للمفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب، التي ينبغي أيضاً أن تشمل مناقشة المسألة الجنوبية. من شأن مثل هذه المقاربة أن تسمح بتغيير ضروري للمسار، في الوقت الذي تسمح فيه للسعوديين ولحكومة هادي بتحاشي الانقلاب على القرار 2216.

II. المواجهة في عدن

يقف المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة هادي على الجانب نفسه في الحرب ضد الحوثيين، وكذا داعماهما الخليجان على التوالي – الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. إلا أن زواج المصلحة اليمني، الذي تم تركيبه في الأيام الأولى للحرب، متوتر بحكم الثقل الضاغط للتاريخ. فعندما اندفع الحوثيون (الذين يعرفون أيضاً بأئصار الله) في آذار/مارس 2015 جنوباً إلى عدن في ملاحقتهم للرئيس هادي، الذي كان قد هرب من الإقامة الجبرية في صنعاء، حصل انهيار كبير في الجيش التقليدي وقوات الأمن التي لم تنضم إلى المتمردين الشماليين. هرب هادي لاحقاً من عدن إلى الرياض، تاركاً الدفاع عن الجنوب لمجموعات محلية، كان العديد منها ينتمي إلى الحركة الانفصالية المعروفة بالحراك، التي اجتذبت المزيد من الدعم من الإمارات العربية المتحدة¹ وأدت الحملة الناجحة التي تلت لإخراج الحوثيين من الجنوب، والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة، إلى تحالف غير وثيق شكلته الإمارات بين حكومة هادي والجنوبيين من دعاة الاستقلال.

هادي نفسه جنوبي (فقد ولد في أبين، وهي محافظة تقع إلى الشرق مباشرة من عدن) لكنه من دعاة الوحدة مع الشمال. الجمهورية العربية اليمنية، الشمالية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجنوبية، كانتا قد توحدتا في العام 1990 مع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، وعندما توصلت حسابات قادة البلدين إلى أنه من الأفضل لهم أن يعملوا معاً ككيان واحد. لكن سرعان ما حاول الجنوبيون الانسحاب من هذا الاندماج. عين الرئيس علي عبد الله صالح هادي وزيراً للدفاع خلال الحرب القصيرة بين الشمال والجنوب في العام 1994 التي انتصر فيها الشمال. وتشكل الحرب الأهلية في العام 1994 لحظة محورية في رواية الانفصاليين الجنوبيين، حيث يرى كثيرون فيها علامة على الانتقال من وحدة غير متساوية بين الشمال والجنوب إلى احتلال شمالي². أصبح هادي لاحقاً نائباً للرئيس. في العام 2012، وبعد انتفاضة شعبية وتدخل دبلوماسي من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حل محل صالح رئيساً لليمن.

¹ Peter Salisbury, "To win its war in Yemen, Saudi Arabia may have to split the country in two", *Vice News*, 10 April 2019.

² انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 114، نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

العديد من التوترات في الجنوب ذات منشأ داخلي وتسبق التوحيد، رغم أن قوى خارجية أثارت توترات أخرى. يصف الجنوبيون غالباً الحرب الأهلية في العام 1986 بين فصائل متناحرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بوصفها معركة بين قوات من محافظة أبين ومحافظة شبوة المجاورة لها من جهة، وخصومهم من محافظتي الضالع ولحج شمال غرب عدن، من جهة أخرى. منذ بداية الحرب الأهلية الراهنة في العام 2015، تنبأ السكان المحليون بحدوث انقسام بين "البدو" من أبين وشبوة، و"رجال القبائل" من لحج والضالع، كما تسمى المجموعتان اللتان تعودان في أصولهما إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في كثير من الأحيان.³ كثير من السكان المحليين يرون في سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن بوصفه تفاعلاً آخر لهذه الخصومة القديمة، حيث يمثل المجلس الجنوبي الانتقالي محور الضالع - لحج والحكومة محور أبين - شبوة.⁴

وأتى بموازاة ذلك التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية. في العام 2016، ذُكر أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفقتا على تقسيم الأمر الواقع للعمل في اليمن، حيث تشرف أبو ظبي على عمليات التحالف في الجنوب وعلى ساحل البحر الأحمر بينما تعمل الرياض في الشمال.⁵ حدث هذا التقسيم للعمليات جزئياً بسبب إجماع الإمارات العربية المتحدة عن العمل مع المجموعات المرتبطة بحزب الإصلاح، الحزب السياسي الإسلامي السني الرئيسي في اليمن، الذي تكرهه أبو ظبي والانفصاليون بنفس المقدار، رغم أن لكل منهما أسبابه المختلفة.⁶ رغم أن لحزب الإصلاح موالين في الجنوب، فإن قاعدة دعمه الرئيسية موجودة في المرتفعات الشمالية في اليمن وفي محافظتي الجوف ومأرب في الوسط، وكلاهما جزء من اليمن الشمالي قبل العام 1990. عززت علاقة المجلس الانتقالي الجنوبي مع أبو ظبي موقفه القوي أصلاً ضد حزب الإصلاح، الذي يعود بجذوره إلى دعم حزب الإصلاح للحملة الشمالية في العام 1994.⁷

ازداد الانفصاليون قوة وظهوراً على مدى العام 2016؛ ووسط انعدام الأمن الواسع الذي تسبب به الاقتتال الداخلي بين جملة من الميليشيات والوحدات العسكرية التي كانت تسيطر على عدن والجنوب إضافة إلى فرع القاعدة المحلي، لعب منير المشالي، المسؤول الأمني الذي قتل في ضربة صاروخية في آب/أغسطس 2019، دوراً رئيسياً في تشكيل وتجهيز قوة شبه عسكرية بتسليح وتدريب إماراتي عرفت لاحقاً بالحزام الأمني.⁸ محافظ عدن، عيدروس الزبيدي، الذي أصبح لاحقاً رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، والعديد من المسؤولين الحكوميين الآخرين المدعومين إماراتياً في الجنوب اعترفوا علناً بأجندتهم الانفصالية.⁹

استاء هادي من ذلك الوضع؛ فهو لا يعارض استقلال الجنوب علناً وحسب، بل كان قد جعل من عدن العاصمة الانتقالية لليمن في شباط/فبراير 2015 وبات الآن يرى تحدياً لسلطته هناك. اصطدم الموالون له مع قوات الحزام الأمني حول مطار عدن في نيسان/أبريل 2017 بعد أن منعت قوات الحزام الأمني كبار قادته العسكريين من النزول من طائرتهم. أقال هادي لاحقاً عدداً من المسؤولين المحليين، بمن فيهم الزبيدي وهاني

3 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حكومة هادي ومع أنصار للحراك، عدن، آذار/مارس 2015.
4 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الحراك، ومسؤولين في حكومة هادي وسكان محليين، عدن، شباط/فبراير 2018، آذار/مارس 2019. في حين أن هناك فصائل تؤيد الانفصال في أبين، فإن تلك المقربة من الرئيس هادي أصبحت تدعو بقوة إلى إقامة نظام فيدرالي يجادلون بأنه سيعالج معظم مظالم الجنوبيين.
5 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول عسكري غربي، نيسان/أبريل 2019؛ ومع مسؤول حكومي يمني، حزيران/يونيو 2016.

6 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حكومة هادي، حزيران/يونيو 2016. الإمارات العربية المتحدة والانفصاليون كلاهما ينظران إلى حزب الإصلاح على أنه مجموعة متطرفة من نفس لون القاعدة، بينما ينظر الانفصاليون إليه أيضاً بوصفه جزءاً من هيكلية عسكرية قبلية شمالية تسعى إلى إخضاع الجنوب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مؤيدين للمجلس الانتقالي الجنوبي، عدن، آذار/مارس 2016؛ ومع مسؤول إماراتي رفيع، واشنطن، آذار/مارس 2016.

7 تأسس حزب الإصلاح في شمال اليمن وكان مكوناً مهماً في نظام صالح. شكل قيادته ميليشيات قبلية للمساعدة في المجهود الحربي للشمال في العام 1994. فقد قاد الحملة على محسن الأحمر، وهو ضابط إسلامي كبير مرتبط بالإصلاح ومعروف بأنه النزاع التنفيذي لصالح. وجند مقاتليه على الأرض من الجهاديين العائدين من قتال السوفييت في أفغانستان. ويزعم بأن هؤلاء "الأفغان العرب" نهبوا أجزاء من عدن والجنوب بعد الحرب. تقرير مجموعة الأزمات، نقطة الإنهيار؟ قضية اليمن الجنوبي، مرجع سابق.

8 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في المجلس الانتقالي الجنوبي، ومسؤولين أمنيين محليين، عدن، آذار/مارس 2019. ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الانتقالي الجنوبي ومرافقين محليين مطلعين آخرين، 8-20 آب/أغسطس 2019.

9 في 5 آذار/مارس 2016، جادل الزبيدي بأنه حالما أصبح الجنوب آمناً ينبغي أن يكون له الحق بتقرير مستقبله. وقال إنه سيدعم الانفصال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن.

بن بريك – وهو رجل دين سلفي لعب دوراً قيادياً في تجنيد عناصر الحزام الأمني وكان يشغل حينذاك منصب وزير دولة في الحكومة – بسبب ما وصفه بسوء الأداء ومخالفات أخرى.¹⁰

بعد ذلك بوقت قصير، أعلن الزبيدي تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادته. تدّعي المجموعة الانفصالية أنها تتمتع بولاء القوات العسكرية - الأمنية الرئيسية في الجنوب، وجميعها شكلتها ودربتها وسلحتها الإمارات العربية المتحدة، والمتمثلة في الحزام الأمني، وقوات النخبة الحضرية وقوات النخبة الشبوانية.¹¹ تقع جميع هذه القوات تحت سلطة حكومة هادي؛ لكن عملياً، فإن علاقاتها بالحكومة تراوحت بين اللامبالاة والعداوة، وقد أقر المسؤولون الحكوميون منذ وقت طويل بأنهم يعملون فعلياً تحت قيادة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي.¹² في كانون الثاني/يناير 2018، اشتبكت قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بالحرس الرئاسي وغيره من القوات الموالية لهادي في سائر أنحاء عدن. وكان التدخل السعودي ضرورياً لمنعهم من الاستيلاء على القصر الرئاسي.¹³ كشف القتال عن الانقسامات داخل التحالف. واتهم مسؤولو حكومة هادي الإمارات بـ "العمل كقوة محتلة".¹⁴

كان الوضع الأمني والاقتصادي في عدن قد تحسن نوعاً ما بين معركة كانون الثاني/يناير 2018 والجولة الأخيرة من القتال، بشكل رئيسي بفضل التنسيق بين الإمارات العربية المتحدة، والقوات المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي ووزير داخلية الحكومة، أحمد الميسري. كما كان هناك بعض التحسينات في تقديم الخدمات، التي عزي الفضل فيها إلى وجود رئيس وزراء جديد مقره عدن هو معين عبد الملك سعيد، الذي حل محل أحمد بن دغر الذي لم يكن يحظى بالشعبية في تشرين الأول/أكتوبر 2018.¹⁵

التهدئة جمدت الصراع لكنها لم تسوّه؛ فقد كانت التطورات في مناطق أخرى من البلاد ستساعد على إعادة إشعاله. في كانون الأول/ديسمبر 2018، توسطت الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق لتحاشي معركة للسيطرة على مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر. قد تكون هذه الصفقة قد غيرت حسابات المجلس الانتقالي الجنوبي – والإمارات العربية المتحدة - فيما يتعلق بمسار الحرب؛ حيث أعلنت الإمارات عن أنها ستخفض وجودها في غرب وجنوب اليمن وستعطي الأولوية لحل سياسي للحرب، في حين أن المجلس الانتقالي الجنوبي شعر بأنه، ومع تحسن احتمالات قيام عملية سلام على مستوى البلاد، سيجد نفسه مهمشاً بالنظر إلى موقف الحكومة بأنها ستعالج المسألة الجنوبية فقط بعد تسوية الصراع مع الحوثيين.¹⁶ في مطلع العام 2019، أدت المعارك المكثفة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحوثية في الضالع، والتي اتهم المجلس الانتقالي الجنوبي المقاتلين المتحالفين مع هادي بإثارتها بالانسحاب من المنطقة، أضافت إلى توتر العلاقة. كما أسهم في ذلك خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي حول دور حزب الإصلاح في حكومة هادي

¹⁰ "Yemen's president fires minister, Aden governor", Associated Press, 28 April 2017.

¹¹ كما يدعي قادة المجلس الانتقالي الجنوبي بأنهم يتمتعون بولاء لواء العمالة المدعوم إماراتياً، والذي يعمل على ساحل البحر الأحمر. في حين أن لواء العمالة لم يعلن أنه جزء من المجلس الانتقالي الجنوبي، فإنه أصدر بياناً في 26 آب/أغسطس يدعو فيه إلى وقف لإطلاق النار في محافظة شبوة، ومطالباً حزب الإصلاح بمحاربة الحوثيين بدلاً من الانفصاليين، ومعلناً أن المجلس الانتقالي الجنوبي يمثل الشعب الجنوبي، "الذي يشكل لواء العمالة جزءاً منه"، في إشارة إلى ولّاءه الأوسع.

¹² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في حكومة هادي، عدن، شباط/فبراير 2018، آذار/مارس 2019.

¹³ وربما توقف القتال أيضاً نتيجة التوترات بين القوات المدعومة إماراتياً. يدعي قادة الحراك، وأنصار المجلس الانتقالي الجنوبي وشخصيات عسكرية رفيعة أن بعض قادة الحزام الأمني وأفراد في لواء العمالة – القوة الرئيسية المدعومة إماراتياً التي تقاتل الحوثيين على ساحل البحر الأحمر – رفضوا الانخراط في معركة السيطرة على عدن، بل هددوا بالتدخل لوقفها. لو دخلت هذه القوات، المكونة بشكل رئيسي من مقاتلين سلفيين غير مسيبيين، المعركة إلى جانب الحكومة، لما كانت الاندفاع نحو الحديدة التي حدثت في وقت لاحق من ذلك العام ممكنة ولكن المجلس الانتقالي الجنوبي قد خسر معركة السيطرة على عدن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، شباط/فبراير 2018 وآذار/مارس 2018. لقد كان طارق صالح، ابن شقيق الرئيس السابق، يعمل على بناء قيادة موحدة لساحل البحر الأحمر بدعم إماراتي منذ أعلن الإماراتيون انسحابهم، ما كان سيؤدي إلى إيجاد مركز قوة آخر، ولو بقوة محدودة.

¹⁴ "Saudi-UAE divided over southern Yemen", Middle East Monitor, 20 May 2017.

¹⁵ بيتر سالزبوري، "تصوير التعافي الهش في عدن"، تعليق لمجموعة الأزمات، 16 نيسان/أبريل 2019.

¹⁶ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي رفيع، 14 آب/أغسطس 2019. عضو في المجلس الانتقالي الجنوبي مقرب من القيادة قال: "عندما بات واضحاً أنه لن تحدث معركة في الحديدة لأن المجتمع الدولي لن يسمح بها، وأن السياسة ستكون الخطوة التالية بالنسبة للإمارات [وأنه ما من مكان للمجلس الانتقالي الجنوبي في المفاوضات]، بات واضحاً أن علينا أن نتحرك قريباً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12 آب/أغسطس 2019.

والحاجة "لتحرير" باقي أنحاء الجنوب، بما في ذلك سيئون، وهي مدينة في محافظة حضرموت تسبّط عليها وحدات متحالفة مع علي محسن الأحمر، نائب هادي والمرتبطة بحزب الإصلاح.¹⁷

تقدم حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي روايتين مختلفتين بشكل صارخ حول ما حدث في مطلع آب/أغسطس. فحكومة هادي تدعي بأن المجلس الانتقالي الجنوبي، واعتقاداً منه أن بوسعه زيادة شعبيته المترجمة بين الانفصاليين بالقيام بانقلاب ضد الحكومة، استخدم مقتل المشالي، الذي أدانته الحكومة بوصفه "عملاً إرهابياً" وحملت الحوثيين مسؤوليته - كذريعة. ويقول المسؤولون الحكوميون إن فكرة المجلس الانتقالي الجنوبي كانت أن يثير معركة مع القوات الموالية لهادي ومن ثم يستولي على المدينة مباشرة قبل عطلة عيد الأضحى، في وقت من غير المحتمل فيه أن يكون كبار المسؤولين الحكوميين في مواقعهم.¹⁸

على عكس ذلك، يدعي المجلس الانتقالي الجنوبي أن الحوثيين و"عناصر الإصلاح" داخل الحكومة خططوا لاغتياال المشالي مع الحوثيين، وأن حلفاء المجلس الانتقالي الجنوبي ردوا على هجوم من قبل الحرس الرئاسي المتحالف مع هادي على جنازة المشالي.¹⁹ بالمقابل، يدعي المسؤولون الحكوميون أنه خلال وبعد الجنازة - التي أقيمت في موقع قريب من القصر الرئاسي - سار أتباع المجلس الانتقالي الجنوبي عمداً نحو مواقع الحرس الرئاسي قرب مدخل القصر. كما يقولون إنه من غير الدقيق وصف القوات المحلية بأنها من "حزب الإصلاح" ببساطة بسبب ارتباطها بالحكومة.²⁰

في 6 آب/أغسطس، بعد وقت قصير من إطلاق النار المزعوم على الجنازة، ألمح بن بريك إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي سيخرج حزب الإصلاح - وقصد بذلك جميع قوات الحكومة - من المدينة.²¹ اندلعت الاشتباكات بداية حول القصر الرئاسي، المعروف بقصر المعاشيق، القائم على الحافة الجنوبية الشرقية شبه جزيرة عدن، قبل أن تمتد إلى مديرية كريتر المجاورة ومنطقة جبل حديد القريبة منها، وهي قاعدة للمجلس الانتقالي الجنوبي وللقوات المتحالفة مع حكومة هادي على حد سواء. عاد الزبيدي من أبو ظبي إلى عدن في 8 آب/أغسطس، ما أنعش الأمل بخفض التصعيد، بالنظر إلى أن الجميع يرى فيه شخصاً أكثر براغماتية من بن بريك، نائب الرئيس. لم يحدث ذلك. وهنا أيضاً تتابن التفسيرات. يدعي مسؤولو المجلس الانتقالي الجنوبي أنه حالما وصل الزبيدي إلى عدن، بدأ الحرس الرئاسي في جبل حديد بقصف معسكر قريب من المنطقة يسيطر عليه الموالون للمجلس الانتقالي الجنوبي. أما في رواية المجلس، فإنه لم يكن لديهم خيار سوى السيطرة على المدينة، بالنظر إلى عمق اختراق حزب الإصلاح للحكومة والهجمات التي تشنها قوات حزب الإصلاح/الحكومة على أنصار المجلس الانتقالي الجنوبي.²² الحكومة تدعي أنها كانت ببساطة تدافع عن مواقعها.²³

على مدى اليومين التاليين، انتشر القتال إلى سائر أنحاء عدن؛ ودارت معارك شديدة على نحو خاص حول القواعد العسكرية للموالين لهادي في كريتر وجبل حديد؛ وفي قواعد قرب المطار الدولي؛ وفي حي دار سعد، البوابة الرئيسية إلى المدينة. كما أحاط مقاتلو المجلس الانتقالي الجنوبي بمسكن أحمد الميسري، وزير الداخلية في حكومة هادي والقائد الرئيسي لقوات الحكومة في عدن. أخفقت محاولات الرياض المتكررة للوساطة، وفي 10 آب/أغسطس ذكر أن القوات السعودية دخلت مجمع الميسري وأخلته إلى الرياض. أقر الميسري بالهزيمة في 12 آب/أغسطس، مبرراً ذلك بالقوة النارية المتفوقة التي وفرتها الإمارات العربية المتحدة للمجلس الانتقالي الجنوبي.²⁴ أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي النصر في عدن في 11 آب/أغسطس ودخل القواعد العسكرية والمؤسسات التابعة للحكومة، بما في ذلك مقر المصرف المركزي اليمني المؤقت.²⁵

¹⁷ "الزبيدي يلقي خطاباً تاريخياً على أهل حضرموت"، فيديو، المجلس الانتقالي الجنوبي، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

¹⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حكومة هادي، 14 آب/أغسطس 2019.

¹⁹ كرر مسؤولو المجلس الانتقالي الجنوبي هذا الادعاء في العديد من مقابلاتهم مع مجموعة الأزمات بين 6 آب/أغسطس و20 آب/أغسطس 2019. انظر أيضاً "Aden"، *Aden*، "Sheikh Hani reveals details of terrorist plot in Aden"، *Press*، 6 August 2019.

²⁰ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في حكومة هادي، 8 آب/أغسطس 2019.

²¹ "Aden attack exposes splits in Yemen's anti-Houthi alliance"، *Reuters*، 6 August 2019.

²² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في المجلس الانتقالي الجنوبي، 12 و20 آب/أغسطس 2019.

²³ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في حكومة هادي، 8 آب/أغسطس 2019.

²⁴ "Al-Maysari concedes defeat and says the silence of the presidency was 'suspicious'"، *Almasdar*، *Online*، 12 August 2019.

²⁵ "Yemen separatists say they've seized the key port of Aden"، *CNN*، 12 August 2019.

ثم تحرك المجلس الانتقالي الجنوبي لتعزيز سيطرته على معظم محافظة أبين وأطلق محاولة للسيطرة على شبوة، وهي المحافظة الواقعة إلى الشرق من أبين. إلا أن القوات الحكومية شنت هجوماً مضاداً سريعاً أمن محافظة شبوة لهادي قبل الاندفاع على الشريط الساحلي إلى الطرف الشرقي لعدن. ذكر حدوث اشتباكات بين المجلس الانتقالي الجنوبي والموالين لهادي داخل عدن في 28 آب/أغسطس، لكن الانفصاليين كانوا قد استعادوا سيطرتهم إلى حد كبير على المدينة، وكذلك على عاصمة محافظة أبين، بحلول اليوم التالي.²⁶ في معركة الأخذ والرد هذه، يذكر أن الطرفين يجمعان تعزيزاتهما استعداداً لتجدد القتال للسيطرة على المدينة.²⁷ في 29 آب/أغسطس، وفي أحدث التطورات، اتهمت الحكومة الإمارات العربية المتحدة بتوجيه ضربات جوية إلى قواتها وهي في طريقها من أبين إلى عدن لمواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي.²⁸ ورداً على ذلك، قالت الإمارات إنها كانت قد تصرفت دفاعاً عن النفس ضد "ميليشيات إرهابية" كانت تخطط لمهاجمة قوات التحالف العربي.²⁹

من المرجح أن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على المدينة في مطلع آب/أغسطس كان جزءاً من خطة موضوعة مسبقاً للسيطرة عليها، ولو أنها وضعت موضع التنفيذ قبل الموعد الذي توقعه المجلس الانتقالي الجنوبي.³⁰ منذ وقت طويل والمجموعة تطمح إلى السيطرة على عدن والجنوب بشكل عام. ومن المرجح أن الديناميكيات الداخلية لعبت دوراً في التوقيت؛ حيث شكل مقتل المشالي صدمة لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، وربما وجد المتشددون داخل المجموعة فرصة ينبغي اغتنامها لتوجيه رد قوي.³¹ قد تكون أخبار انسحاب الإمارات العربية المتحدة من غرب وجنوب اليمن وقرارها إعادة تركيز عملياتها على محاربة الإرهاب قد غذت التصورات المحلية بوجود فراغ في السلطة سيترتب ملؤه في النهاية إما من قبل الحكومة أو من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي.

المسؤولون الإماراتيون يصرون على أنه في حين أنهم حثوا حلفاءهم على خفض التصعيد، فإن نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي بن بريك، الذي اتخذ معظم القرارات العملياتية خلال هذه الفترة في غياب الزبيدي، تصرف بشكل انفعالي.³² رغم ذلك، فإنهم يجادلون بأن رد المجلس الانتقالي الجنوبي كان مبرراً بالنظر إلى أن الحرس الرئاسي وغيره من القوات المتحالفة مع هادي لعبت دوراً مساوياً إن لم يكن أكبر في إشعال قتيل القتال.³³

²⁶ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الانتقالي الجنوبي، ومع مراقب في عدن ومع مسؤول في حكومة هادي، 29 آب/أغسطس 2019. انظر أيضاً Declan Walsh and Saeed al-Batati, "Ally Attacks Declan Walsh and Saeed al-Batati, "Ally Attacks in Yemen's War Within a War", *New York Times*, 29 August 2019. المرجع السابق.

²⁸ "Yemen colonel: Airstrikes kill at least 30 troops near Aden", Associated Press, 29 August 2019.
²⁹ "الإمارات العربية المتحدة تصدر بياناً بشأن التطورات في اليمن"، وكالة أنباء الإمارات، 30 آب/أغسطس 2019.
³⁰ ثمة أنصار للمجلس الانتقالي الجنوبي مقربون من قيادة المجموعة يدعون أن خطة السيطرة كان يجري تصميمها منذ المحاولة الفاشلة في كانون الثاني/يناير 2018، بما في ذلك جلسات تدريب الأشخاص الذين سيشفرون على تقديم الخدمات حالما يتم إخراج الحكومة. ويذكر أن هذه الخطة لم يكن من المتوقع تنفيذها حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019 على أقرب تقدير. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12-14 و20 آب/أغسطس 2019.

³¹ كان المشالي زعيماً لقبيلته المشالة وعضواً رفيع المستوى في اتحاد قبائل يافع. كما كان عضواً في المجموعة المسلحة الانفصالية الأصلية، "حتم"، التي أسسها الزبيدي في العام 1998. طالب المتشددون في أوساط اليافعيين والحتميين، وبعضهم قادة أيضاً في الحزام الأمني وغيره من القوات المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بالانتقام لمقتل المشالي وشكروا بالالتزام المجلس بالانفصال. كما دعوا إلى "ترحيل" جميع الشماليين من الجنوب. بن بريك – القائد الكبير في المجلس الانتقالي الجنوبي والذي كان موجوداً في عدن بعد الهجوم – كان غاضباً أيضاً بسبب مقتل المشالي. وذكر أنه لم ير خیاراً سوى القيام بعمل انتقامي ضد حزب الإصلاح إذا كان له أن يحافظ على سلامة المجلس الانتقالي الجنوبي. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الانتقالي الجنوبي مقربين من القيادة، 10-16 آب/أغسطس 2019. طبقاً لعضو في المجلس، "كان هناك خطة موجودة أصلاً، لكنه قرر تفعيلها مبكراً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 آب/أغسطس 2019.

³² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إماراتي، آب/أغسطس 2019، ومع مسؤول عسكري غربي، آب/أغسطس 2019.

³³ المرجع السابق.

III. ما يعنيه كل ذلك

إن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن تعقد الحرب اليمنية بالنسبة لعدة لاعبين. بداية، يبدو أن هذه العملية سببت إراجاً عميقاً للسعودية.³⁴ في الواقع، فإن الرياض استندت في تدخلها إلى شرعية هادي كرئيس، حيث أعلنت اعتباراً من آذار/مارس 2015 فصاعداً أن أهدافها الرئيسية كانت تتمثل بإلحاق الهزيمة بالحوثيين، ووضع حد للنفوذ الإيراني في البلاد وتأمين عودة هادي إلى صنعاء.³⁵ إنها لا تستطيع الادعاء بتحقيق تقدم يذكر؛ فما يزال الحوثيون يحكمون قبضتهم على شمال غرب اليمن بنفس القدر الذي تمتعوا به منذ بداية الحرب. ومن هناك يشنون ضربات منتظمة بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مطارات السعودية ومنشآتها الصناعية.³⁶ وكما لاحظ المسؤولون السعوديون، فإن الاقتتال الداخلي في الجنوب يمكنه فقط أن يعود بالفائدة على الحوثيين وحسب وذلك برفع الضغوط التي بدأوا بتحسّسها عندما تقدمت القوات التي تقودها الإمارات العربية المتحدة على الحديدة في أواسط العام 2018.³⁷ اليوم، بات المتمردون أكثر ثقة في موقفهم، ويعود ذلك جزئياً إلى الاتفاق الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لمنع قيام معركة للسيطرة على الحديدة وما تلا ذلك من انسحاب للقوات الإماراتية في مسرح البحر الأحمر.³⁸ يعتقد القادة الحوثيون أن هجماتهم عبر الحدود ستجبر الرياض على التوصل إلى اتفاق.³⁹

كما أن السيطرة على عدن ألحقت الضرر بمصداقية هادي المشكوك فيها أصلاً كزعيم لليمن، رغم أن الهجوم المضاد ساعد على استعادة بعض الثقة بقدرات هادي – وكذلك بقدرات محسن. لكن لا يتوقع الدبلوماسيون أي تحرك سواء على صعيد تنفيذ اتفاق الحديدة المنجز جزئياً أو في عقد مفاوضات سلام أوسع إلى أن يستقر غبار المعارك في الجنوب.⁴⁰

كما يحتمل أن تؤدي الأحداث في الجنوب إلى دق إسفين بين السعودية والإمارات – في تعبير صارخ عن تباين الأولويات والتكتيكات بين الحليفين بشكل متزايد في اليمن ومناطق أخرى في الشرق الأوسط.⁴¹ لقد كانت الرياض واضحة في أنها لن تقبل بتقسيم اليمن، إلا أن المجلس الانتقالي الجنوبي – المتحالف بشكل وثيق مع الإمارات – أعلن أن الانفصال ما يزال هدفه النهائي غير القابل للتفاوض.⁴² في بيان أصدره في 15 آب/أغسطس، كرر المجلس الانتقالي الجنوبي أن هدفه المباشر هو الحكم الذاتي للجنوب، أما خطته بعيدة

34 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، 14 آب/أغسطس 2019.

35 إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 45، اليمن في حالة حرب، 28 آذار/مارس 2015.

36 Caleb Weiss, "Analysis: Houthi drone strikes in Saudi Arabia and Yemen", *Long War Journal*, 7 August 2019.

37 "المستفيد الوحيد مما يحدث في عدن هي الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران والتنظيمات الإرهابية التي استهدفت الشهيد أبو اليمامة والأبطال الشهداء في معسكر الجلاء، ومركز الشرطة، وهي التي دمرتها عدواناً وبعياً في العام 2015. وستبقى عدن آمنة ومستقرة بحكمة العقلاء، وبدعم التحالف". تغريدة للسفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، @mohdsalj، 12:56 بعد الظهر، 7 آب/أغسطس 2019.

38 تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 203، إنقاذ اتفاق ستوكهولم وتحاشي حريق إقليمي في اليمن، 18 تموز/يوليو 2019. انظر روبرت مالي، "ينبغي على أميركا أن تتحدث إلى الحوثيين"،

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/america-should-talk-houthis>

39 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حوثيين كبار، صنعاء، تموز/يوليو 2019.

40 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين كبار، ومع مسؤول أممي، 14-18 آب/أغسطس 2019.

41 ثمة عدة مؤشرات على جهد إماراتي لإجراء معايير طفيفة لموقفها الإقليمي. مثال بارز على ذلك كان اجتماع مسؤولين إماراتيين بنظراء إيرانيين في طهران لمناقشة الشؤون البحرية في تموز/يوليو، رغم التصاعد الحاد في التوترات الإقليمية. "مصدر بالخارجية يبدي ارتياحه لنتائج اجتماع فرق حرس الحدود والسواحل بين الإمارات وإيران"، وكالة أنباء الإمارات، 31 تموز/يوليو 2019. على عكس الولايات المتحدة والسعودية، رفضت الإمارات

تحميل المسؤولية لإيران عن الهجوم على سفينة تجارية في مياه الإمارات في أيار/مايو 2019. على حد تعبير مسؤول إماراتي عندما سئل عن سبب عدم تحميلهم مسؤولية الهجوم لإيران: "إنهم جيراننا في المحصلة. وعلينا أن نتعايش معهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عاصمة أوروبية، حزيران/يونيو 2019. كما يبدو أن قرارها إعلان انسحاب قواتها من اليمن في حزيران/يونيو وما تلا ذلك من بيانات تدعو إلى حل سياسي للحرب تظهر تبايناً واضحاً مع ما

تفضله السعودية؛ إذ تصر الرياض على أن النصر العسكري ما يزال ممكناً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إماراتيين، أبو ظبي، أيار/مايو، حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2019.

42 مسؤول سعودي رفيع قال: "لن يكون إرث هذه الحرب تقسيم اليمن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الرياض، آذار/مارس 2019.

المدى فتقضي باستعادة الاستقلال الذي تمتع به الجنوب بين عامي 1967 و1990.⁴³ رداً على ذلك، تحاول حكومة هادي إعادة فرض سيطرتها من خلال التحالف الذي تقوده السعودية، وتطالب بأن توقف الإمارات جميع أشكال الدعم للمجلس الانتقالي الجنوبي، وتلمح إلى أنها قد تطلب إخراج الإمارات من التحالف.⁴⁴ أبوظبي رفضت موقف الحكومة بشكل كامل وقالت إنه "من غير اللائق أن تحمّل الحكومة اليمنية مسؤولية فشلها السياسي والإداري الإمارات العربية المتحدة".⁴⁵

قبل تصادم الحليفين عسكرياً، تحرك هادي ضد مسؤولين أمنيين رئيسيين متحالفين مع الإمارات؛ ففي 16 آب/أغسطس، أقال وزير الداخلية في حكومة الرئيس عدداً من المسؤولين، بمن فيهم مسؤول الأمن في عدن، وأعلن استبدالهم بأشخاص موالين للحكومة، رغم أنه لا يوجد حتى الآن أي تغيير في سلسلة القيادة ومن غير المرجح حدوث مثل هذا التغيير طالما ظل المجلس الانتقالي الجنوبي يسيطر على عدن.⁴⁶ لقد أصدر المجلس الانتقالي الجنوبي تعليماته لمسؤولي الحكومة بالعودة إلى عملهم، ويبدو أن الإدارة اليومية لمؤسسات الدولة استمرت بقيادة مسؤولين محليين يعملون بشكل مستقل عن حكومة هادي وتحت إشراف المجلس الانتقالي الجنوبي.⁴⁷

من شأن الضربات الجوية التي تشنها الإمارات على القوات الحليفة لهادي خارج عدن أن ترفع من حدة التوترات وحسب، وأن تضع السعودية وسط حلفاء اسمياً متخاصمين فعلياً. وزير الإعلام في الحكومة اليمنية وصف الهجمات بأنها "غادرة". في 29 آب/أغسطس دعا هادي السعودية لكبح جماح حليفها الإماراتي، الذي اتهمه هادي بدعم الانفصال، ودعا مجلس الأمن لإدانة الضربات.⁴⁸ الإمارات من جهتها لم تتراجع، وأعلنت مسؤوليتها عن الضربات الجوية ضد ما تسميه ميليشيات إرهابية تهدد قوات التحالف في مطار عدن.⁴⁹

السعودية تجد نفسها في مأزق؛ فأى عمل سعودي عنيف لكبح جماح المجلس الانتقالي الجنوبي من شأنه أن يشعل حرباً أهلية داخل حرب أهلية ليس من المؤكد أن ينتصر فيها حلفاء الرياض. وبالمقابل، فإن عدم التحرك أو تقديم ما تعتبره الحكومة تنازلات سخية للمجلس الانتقالي الجنوبي (بما في ذلك منحه تمثيلاً أكبر مما ينبغي في الحكومة أو حتى منحهم الحكم الذاتي) من شأنه أن يزرع بذور المعارضة في أوساط حكومة هادي وحزب الإصلاح.⁵⁰

كما أن اللجوء ببساطة إلى تجاهل المشكلة، كما حدث في العام 2018، من غير المرجح أن ينجح، بالنظر إلى أن الأحداث على الأرض تتحرك بسرعة. ففي 18 آب/أغسطس، سيطر مقاتلو المجلس الانتقالي الجنوبي على قاعدة للقوات الخاصة من الموالين لهادي في أبين، شرق عدن؛ بعد ذلك بيومين، تحركوا على عتق، وهي بلدة في محافظة شبوة، قبل أن يتم إخراجهم منها ومن ثم فقدانهم السيطرة على جميع قواعدهم في

⁴³ "المجلس الانتقالي الجنوبي يصدر بياناً سياسياً هاماً"، المجلس الانتقالي الجنوبي، 15 آب/أغسطس 2019. "Yemen demands U.A.E.'s expulsion from Saudi-led coalition", *The Wall Street Journal*, 22 August 2019.

⁴⁵ ممثل اليمن الدائم في الأمم المتحدة قال خلال جلسة مجلس الأمن في 19 آب/أغسطس 2019: "أريد أن أؤكد أنه دون الدعم الذي تقدمه الإمارات لتنفيذ هذا التمرد، ما كان ليحدث. إننا ندين الدعم المقدم من قبل الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يتعارض مع القانون، وندعوهم لوقف هذا الدعم في أقرب وقت ممكن". النص أخذته مجموعة الأزمات من البث المباشر لتلفزيون الأمم المتحدة على الإنترنت. لمراجعة رد الإمارات، انظر "الإمارات ترفض بشكل قاطع المزاعم بشأن موقفها إزاء التطورات في عدن"، وكالة أنباء الإمارات، 21 آب/أغسطس 2019.

⁴⁶ أعلنت الوثائق التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي وقدمت لمجموعة الأزمات عزل شلال علي شايح، المسؤول الأمني في عدن والموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، وعدة مسؤولين آخرين، واستبدالهم بقيادة في الحراك موالين لهادي. لقد تحققت مجموعة الأزمات من الوثائق وتبينت صحتها. رغم ذلك، يستمر شايح في الإشراف على الشرطة في عدن وعلى قوات مكافحة الإرهاب، في حين أن الشخص الذي عينه هادي بدلاً منه، ناصر الشوحطي، أعلن، على ما ذكر، تحالفه مع المجلس الانتقالي الجنوبي. وقد اختار مسؤولان جديان أحران عينهما هادي البقاء في منازلهما. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقبين مقربين من أجهزة الأمن المحلية، 16 و18 آب/أغسطس 2019؛ ومع مؤيد محلي للحراك على اتصال مع الأشخاص المعينين من قبل هادي، 18 آب/أغسطس 2019.

⁴⁷ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الانتقالي الجنوبي، 18 آب/أغسطس 2019. ⁴⁸ Declan Walsh and Saeed al-Batati, "Ally Attacks Ally in Yemen's War Within a War", *New York Times*, 29 August 2019. في بيانه، قال هادي أيضاً إنه كان قد سحب قواته من عدن لتجنب المدينة الدمار. المرجع السابق.

⁴⁹ المرجع السابق.

⁵⁰ أحد أعضاء حزب الإصلاح قال: "لقد فشلت الحكومة، وفشل التحالف وفشل السعوديون". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12 آب/أغسطس 2019.

المحافظة للقوات الحليفة لهادي.⁵¹ لاحقاً، استعادت القوات الحكومية سيطرتها على زنجبار، عاصمة محافظة أبين. وعند وقت كتابة هذا التقرير، كان ثمة تقارير تفيد بحشد القوات في عدن وحولها بعد اشتباكات عنيفة على الضواحي الشرقية للمدينة وفي محيط المطار في 28 آب/أغسطس. لقد تعهد مسؤولو المجلس الانتقالي الجنوبي بالاستمرار في حملتهم للسيطرة على الجنوب، بينما يبدو أن حكومة هادي تعتقد الآن أن بوسعها أن تسحق تمرد المجلس الانتقالي الجنوبي.⁵²

كما يمكن أن يكون لمعركة السيطرة على الجنوب آثار جانبية أخرى. إذا نشبت معركة أخرى للسيطرة على عدن، فإن القتال سيكون دموياً ومن غير المرجح أن يكون حاسماً، ما سيشجع الحوثيين على التحرك ضد خصمهم. إذا تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من تعزيز سيطرته على الجنوب بمجمله، فإنه سيكون في موقع يمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الحوثيين يسمح لكل منهما بالاحتفاظ بمجال نفوذ بينما يقومان بإقصاء خصمهما المشترك. رغم أن مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي يحتفظون بموقف قوي معادٍ للحوثيين علناً، فإنهم في مجالسهم الخاصة يعترفون بالحاجة للتوصل إلى اتفاق مع المتمردين الشماليين عند لحظة معينة في المستقبل.⁵³ الحلقة الداخلية في المجلس الانتقالي الجنوبي والمسؤولون الحوثيون يقولون إنهم فتحوا أصلاً قوات غير رسمية للتواصل.⁵⁴ حزب الإصلاح يخشى من توصل المجلس الانتقالي الجنوبي والحوثيين إلى تفاهم وقد يقرر أن يستنقه بالتفاوض بشكل منفصل مع الحوثيين. والإسلاميون قلقون من نوايا التحالف الذي تقوده السعودية – بالنظر إلى موقف الإمارات القوي ضد الإخوان المسلمين والشكوك بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يشاطرهم هذه النظرة.⁵⁵ في هذه الأثناء فإن انتصار حكومة هادي في عدن من شأنه أن يؤدي إلى تمرد دموي موجه من الضالع وربما إلى انهيار جبهات رئيسية، بما في ذلك ساحل البحر الأحمر حيث تشكل القوات المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي طرفاً مساهماً مهماً في الحملة ضد الحوثيين.

إن أي من هذه التطورات سيتعارض مع المصالح السعودية؛ حيث إن اتفاقاً بين الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي من شبه المؤكد أن يضمن انفصال الجنوب؛ أما اتفاق الحوثيين وحزب الإصلاح فإنه سيعمق تصميم الجنوب على تحقيق الاستقلال؛ وكلا السيناريوهين سيؤدي إلى نشوء كائنتون حوثي قوي على حدود المملكة. كما أن كلا السيناريوهين سيكونان متقلبين طبيعتهما، حيث سيتم إقصاء إحدى المجموعات من تحالف جديد قائم على عدم الثقة المتبادل. إن حلاً يوقف الاقتتال الداخلي في المعسكر المعادي للحوثيين ويضمن أن يكون اتفاق السلام موسعاً ومنصفاً يشكل طريقة أفضل للمضي إلى الأمام.

يبدو أن الرياض استوعبت هذا الواقع؛ فقد أعلنت عن خطط للتوسط بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة، رغم أن الفجوات بين الطرفين كبيرة والبوادر الأولية ليست مبشرة. فقد رفضت الحكومة المشاركة في المفاوضات المقرر عقدها في 22 آب/أغسطس في جدة، بسبب عدم انسحاب المجلس الانتقالي الجنوبي من المباني الحكومية في عدن.⁵⁶ ثم تكثفت حدة القتال في شبوة، حيث أعلنت الرياض وأبو ظبي وفقاً لإطلاق النار بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي ودعت من جديد إلى الوساطة، حتى مع تقدم القوات الحكومية على عدن.⁵⁷ في أعقاب سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن، كان مسؤولون حكوميون قد قالوا إنهم سينظرون في تعيين قادة في المجلس الانتقالي الجنوبي في مناصب حكومية فقط بعد أن تسلّم المجموعة تلك

⁵¹ مسؤول إماراتي رفيع ادعى أن اندفاعة المجلس الانتقالي الجنوبي إلى أبين أنت ردأ على هجمات شنتها القوات الخاصة الموالية لهادي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 20 آب/أغسطس 2019. لكن حتى قبل بداية القتال، كان أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي قد تنبؤوا بأنهم سيتحركون قريباً لتعزيز سيطرتهم على محافظتي أبين وشبوة. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المجلس الانتقالي الجنوبي، 18-22 آب/أغسطس 2019.

⁵² مسؤول رفيع في المجلس الانتقالي الجنوبي كتب على تويتر: "ما حدث في شبوة ليس نهاية المسألة... النصر يلوح في الأفق". تغريدة لعبدان الكاف، @Adnanalkaff66، عضو المجلس الرئاسي للمجلس الانتقالي الجنوبي، 12:05 بعد الظهر، 26 آب/أغسطس 2019. طبقاً لمسؤول في حكومة هادي، يتم وضع خطط للدفاع نحو عدن إذا لم يسلم المجلس الانتقالي الجنوبي جميع القواعد والمباني التابعة للحكومة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 27 آب/أغسطس 2019.

⁵³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في المجلس الانتقالي الجنوبي، عدن، آذار/مارس 2019؛ ومع عضو في المجلس الانتقالي الجنوبي مقرب من القيادة العليا، نيويورك، 20 آب/أغسطس 2019.

⁵⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس الانتقالي الجنوبي مقرب من القيادة، نيويورك، 20 آب/أغسطس 2019؛ ومع مسؤول حوثي رفيع، صنعاء، تموز/يوليو 2019.

⁵⁵ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار حزب الإصلاح المقربين من القيادة، 12 آب/أغسطس 2019. ⁵⁶ "الحكومة اليمنية تشدد على الانسحابات قبل "حوار جدة"، الشرق الأوسط، 22 آب/أغسطس 2019. سمح المجلس الانتقالي الجنوبي لعدد محدود من الحرس الرئاسي بدخول المباني الرئيسية تحت إشراف التحالف اعتباراً من 18 آب/أغسطس فصاعداً، لكن شريطة أن يحملوا أسلحة صغيرة وحسب.

⁵⁷ "Saudi Arabia, UAE renew call for Yemen peace talks", Saudi Gazette, 26 August 2019.

المؤسسات وسماعها للمسؤولين المرتبطين بهادي بالعودة إلى المدينة.⁵⁸ يبدو أن الحكومة عازمة الآن على إلحاق الهزيمة العسكرية بالمجلس الانتقالي الجنوبي.

المجلس من جهته يدعي أن الوقائع على الأرض غير قابلة للعكس؛ فمهما يحدث، يتوقع أن يحكم عدن والجنوب وأن ينضم إلى محادثات السلام المستقبلية التي تجريها الأمم المتحدة كمثل للجنوبيين المؤيدين للاستقلال.⁵⁹ رغم أن مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي يؤكدون أنهم ما زالوا يعتبرون هادي الرئيس الشرعي، فإنهم يصرون على أن يخرج حزب الإصلاح من حكومته. وبعض أعضاء المجلس يصفون هذا بـ "إعادة هيكلة الشرعية".⁶⁰ يمكن لهادي إما أن يدخل المجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة كشريك رئيسي في الائتلاف وأن يسمح بإقامة حكم ذاتي في الجنوب، على ما يقول مسؤولو المجلس الانتقالي الجنوبي، أو أن يقبل النفي من الجنوب.⁶¹ من الناحية العملية، فإن المجلس الانتقالي الجنوبي يقول للسعودية إنها إما أن تستمر في تحالفها مع حزب الإصلاح – الذي يقول المجلس الانتقالي الجنوبي إنه بالكاد شارك في القتال ضد الحوثيين وإنه يتعاون مع جهاديين مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية – أو العمل مع المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي حقق أتباعه نجاحات رئيسية في ميادين المعارك ضد الحوثيين.⁶² في الواقع، فإن بعض مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي يقولون إنهم عرضوا أن يحلوا محل حزب الإصلاح في المعركة ضد الحوثيين في الشمال إذا اختارهم السعوديون شركاء لهم.⁶³

لكن من غير المرجح أن تكون مثل هذه الحصيولة مقبولة لهادي، ومن شبه المؤكد أن حزب الإصلاح لا يمكن حتى أن يتصورها. حتى بعض أعضاء الحراك، الحركة الانفصالية التاريخية، والعديد من أعضائه ليسوا جزءاً من المجلس الانتقالي الجنوبي، قلقون حيال التوصل إلى اتفاق يمنح المجلس الانتقالي الجنوبي سيطرة غير محدودة على الجنوب، ويخشون أنها ستؤدي إلى حكم الحزب الواحد على غرار الدولة الجنوبية الاشتراكية السابقة.⁶⁴ في هذه الأثناء، يبدو أن الرياض اختارت دعم الحكومة؛ ويذكر أنها دعمتها بالضربات الجوية في 28 آب/أغسطس مع تحرك القوات الموالية لهادي نحو عدن.⁶⁵

بعد سيطرة المجلس الانتقالي على عدن مباشرة، ذكر أن الرياض كانت تعمل على تسوية بحيث يتم إدماج المجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة وتأسيس هيكلية عسكرية جديدة تشمل مختلف القوات الموجودة في جنوب اليمن، يشرف عليها التحالف.⁶⁶ ما تزال التفاصيل الدقيقة للاتفاق غير واضحة، كما أنه من غير الواضح أن أيًا من الطرفين سيكون حريصاً على المضي قدماً على هذا الطريق، أو إذا كان الاقتتال الداخلي المتجدد للسيطرة على المدينة سيغير من موقف الرياض. في حين يقول المجلس الانتقالي الجنوبي علناً أنه منفتح على المفاوضات، فإن بعض الأعضاء يعبرون في جلساتهم الخاصة عن رأيهم بأنه من الأفضل لهم تعزيز سيطرتهم على الجنوب قبل الدخول في محادثات مع الحكومة. وفيما يتعلق بمشاركتهم في مفاوضات الأمم المتحدة، فإن الموقف الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي هو أنه ينبغي تمثيله بشكل منفصل، وليس

⁵⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حكومة هادي، 14 آب/أغسطس 2019.

⁵⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مؤيدي المجلس الانتقالي الجنوبي، 18 آب/أغسطس 2019؛ ومع مسؤولين في المجلس الانتقالي الجنوبي، 20 و 22 آب/أغسطس 2019.

⁶⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أنصار المجلس الانتقالي الجنوبي، 18 آب/أغسطس 2019؛ ومع مسؤولين في المجلس الانتقالي الجنوبي، 20 و 22 آب/أغسطس 2019.

⁶¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومستشارين في المجلس الانتقالي الجنوبي، نيويورك، 15-18 آب/أغسطس 2019.

⁶² المرجع السابق.

⁶³ المرجع السابق.

⁶⁴ وقف بعض أعضاء الحراك إلى جانب حكومة هادي في القتال في عدن في آب/أغسطس، خشية "هيمنة" ما يصفونها بأنها جماعة مصالح في الضالع ولحج. لقد سعى المجلس الانتقالي الجنوبي لطمأننة الحراك وغيره من الفصائل الجنوبية حيال نواياه. وكعلامات على حسن النية، يشير مسؤولو المجلس الانتقالي الجنوبي إلى قرارهم بالسماح للحرس الرئاسي وغيره من المقاتلين الموالين للحكومة بمغادرة مواقعهم في عدن وأبين بأسلحتهم الشخصية؛ ويعرض أن يشارك مجموعات جنوبية أخرى في المفاوضات المستقبلية؛ وأصدر بيانات علنية تدعو إلى دولة جنوبية فيدرالية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في المجلس الانتقالي الجنوبي وأعضاء في المجلس مقربين من القيادة، 14-20 آب/أغسطس 2019. مسؤول في المجلس قال: "لا نريد أن نحكم كل الجنوب بمفردنا". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 18 آب/أغسطس 2019.

⁶⁵ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار للمجلس الانتقالي الجنوبي وأحد سكان عدن المستقلين سياسياً، 28 آب/أغسطس 2019.

⁶⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، 18، 19 و 20 آب/أغسطس 2019.

كجزء من وفد الحكومة – وهو شرط من المرجح أن ترفضه الحكومة وربما يرفضه السعوديون.⁶⁷ في الوقت الراهن، يبدو أن كلا الطرفين اليمنيين يراهنان على أن بوسعهما تحسين موقفهما التفاوضي بالسيطرة على الأرض. من المرجح أن قرار الحكومة بعدم المشاركة في محادثات جدة واندفاعتها نحو عدن من شأنها أن تزيد من احتمال استمرار القتال وتقليص فرص التوصل إلى تسوية.

IV. مسار إلى الأمام

يضيف المأزق المتعلق بـعدن والجنوب تعقيداً جديداً إلى صراع بالغ التعقيد أصلاً. إلا أنه يوفر فرصة لتحريك عملية سلام يتعارض تركيزها على المفاوضات الثنائية بين الحوثيين وهاذي مع الوقائع على الأرض.

لقد كانت المقاربة الراهنة، المستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم 2216 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2015 عائقاً أمام السلام؛ فحكومة هادي والتحالف الذي تقوده السعودية يعتبران أن القرار يصادق على أهدافهما، بالنظر إلى أنه يطالب بانسحاب الحوثيين ونزع سلاحهم. بصرف النظر عن غياب الواقعية في قرار قائم على استسلام الحوثيين، فإن المشكلة الجدية الأخرى تتمثل في أن الحرب ليست مجرد مسألة بين طرفين تتصارع فيها الحكومة ضد الحوثيين، بل إنها صراع متعدد الطبقات. إن أي اتفاق سلام، إذا أريد له النجاح، سيتطلب مشاركة من طيف واسع من الأطراف المعنية اليمنية. وعلى وجه الخصوص، كما أوضحت التطورات في عدن بجلاء، ينبغي أن تشمل المفاوضات الأصوات الجنوبية المؤيدة للانفصال – وليس المجلس الانتقالي الجنوبي وحسب – إذا كان لاتفاق السلام أن يمنع نشوب صراع لاحق بين الشمال والجنوب.

إن إعادة النظر بالقرار 2216 أمر جوهري، ليس فقط لإنهاء الحرب بل أيضاً لمعالجة المصالح الأمنية للرياض بشكل فعال، خصوصاً فيما يتعلق بالحدود، ووصول الحوثيين إلى الأسلحة الثقيلة وعلاقتهم بإيران. كما لاحظنا أعلاه، فإن القرار غير واقعي في المطالب التي يفرضها على الحوثيين وبالتالي فإنه يمثل عقبة في وجه المعالجة الجادة للهواجس السعودية. رغم ذلك، فإن الرياض تقول إن القرار ليس موضع نقاش، وتقاوم بقوة أي محاولة لتقديم المملكة كطرف في الحرب، وترفض علناً فكرة إقامة قناة خلفية للتفاوض مع الحوثيين (رغم أنها انخرطت في مثل تلك المحادثات في الماضي وتحفظت بقنوات اتصال).⁶⁸ يطرح السياق الراهن مساراً محتملاً للتغلب على هاتين العقبتين – أي تعديل الصيغة الثنائية الراهنة وتجاوز المشاكل التي يتسبب بها القرار 2216؛ أي قيام السعودية، بداية، بالتوسط ما بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، ومن ثم الانتقال إلى مفاوضات أكثر شمولاً بين اليمنيين بقيادة الأمم المتحدة. يمكن للسعوديين والإماراتيين، على سبيل المثال، تشجيع هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي على تشكيل حكومة جديدة تشمل المجلس الانتقالي ومجموعات جنوبية أخرى، وحزب المؤتمر الشعبي العام – الحزب الحاكم تاريخياً في اليمن – وحزب الإصلاح، الممثلة فصائل منه أصلاً في الحكومة. مثالياً، يمكن لهذه الصيغة أن تتكون من حلفاء طارق صالح، ابن شقيق الرئيس السابق الذي يقود المعارك على ساحل البحر الأحمر ضد الحوثيين والذي تشكل قواته المدعومة إماراتياً جزءاً من شبكة الحزب الحاكم القديم.⁶⁹ في حين أن هذه الشبكة ليست قوية عسكرياً كالمجلس الانتقالي الجنوبي، فإن عناصر فيها يمكن أن تشكل قوة معطلة في المستقبل إذا لم تشارك في المفاوضات.

حالما يصل المفاوضاتون إلى صيغة لحكومة أكثر تمثيلاً، يمكنهم عندها استخدام نفس الحصص كأساس لتشكيل وفد سلام إلى المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة مع الحوثيين وحلفائهم. بموازاة ذلك، كانت مجموعة الأزمات قد جادلت سابقاً بأنه ينبغي على السعوديين الانخراط مباشرة وبشكل سري مع الحوثيين – ليس كبديل عن المفاوضات اليمنية – اليمنية، بل كمسار مواز وداعم مهم لتلك المفاوضات.⁷⁰ يمكن لهذا الترتيب أن يساعد على جعل عملية السلام أكثر شمولاً وتمثيلاً، دون الانقلاب بالضرورة على القرار 2216 – وهي حصيلة تبدو السعودية مصممة على تجنبها. بالطبع، فإن حكومة ائتلافية من هذا النوع من المرجح أن تكون

⁶⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الانتقالي الجنوبي مقرين من القيادة العليا؛ ومع دبلوماسيين غربيين، 22 و23 آب/أغسطس 2019.

⁶⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سعودي رفيع، نيويورك، 14 آب/أغسطس 2019.

⁶⁹ لقد تشظى حزب المؤتمر الشعبي العام إلى فصائل، حيث يتحالف بعض أعضائه مع الحوثيين، ويتحالف آخرون مع حكومة هادي ويبقى آخرون حياديين.

⁷⁰ تقرير مجموعة الأزمات، إنقاذ اتفاق ستوكهولم وتحاشي حريق إقليم في اليمن، مرجع سابق.

هشة، وتتطلب مراقبة دائمة من قبل الجهات المعنية الدولية، وخصوصاً الإقليمية، بالنظر إلى الخصومة بين المجلس الانتقالي الجنوبي، من جهة، وهادي والإصلاح، من جهة أخرى.

إن التوسط للتوصل إلى تفاهم بين هادي، والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الأخرى المعادية للحوثيين وتوسيع عملية السلام بحيث تصبح أكثر تمثيلاً للخريطة السياسية اليمنية الجديدة تشكل خطوات حاسمة لاحقة. يمكن للسعودية أن تتولى قيادة العملية، بمساعدة الإمارات وبدعم من الأمم المتحدة. إن هذه الاستراتيجية متوافقة مع التفسيرات المرنة للقرار 2216. رغم أن حكومة هادي والسعوديين يدعون أن القرار 2216 مقدس ويدعمون تفسيراً ضيقاً لمحتواه، فإن دبلوماسيين ومسؤولين أممين في نيويورك يعتقدون أن القرار يحتوي على هامش مناورة.⁷¹ يذكر القرار هادي في ديباجته لكن في الفقرات التشغيلية – التي تعتبر عموماً الفقرات الملزمة – يدعو "جميع الأطراف اليمنية"، وليس الحوثيين وحكومة هادي وحسب، إلى "الالتزام بنسوية خلافاتهم عبر الحوار والتشاور".⁷² وعلى هذا الأساس، يمكن توسيع عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة لتشمل أطرافاً معنية وقضايا أخرى، بما في ذلك الانفصاليين الجنوبيين والمسألة الجنوبية، دون تعديل أو تقويض النص الحرفي للقرار 2216.

إذا أصرت حكومة هادي وداعميها السعوديين على تفسير ضيق للقرار 2216 – أي قراءته بشكل يعني أن المفاوضات ينبغي أن تكون بين حكومة هادي والحوثيين وحسب – فإنهم يخاطرون بجعل القرار غير ذي صلة. عندها سيفسح المجال لمجلس الأمن لاتخاذ قرار جديد قد لا يعجبهم. وبالفعل إذا فشلت المفاوضات بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة في الجنوب، ونجم عن ذلك حرب أهلية داخل حرب أهلية أو تحالف سياسي جديد للقوى المعادية للحوثيين يزيد في ضعف الحكومة، فإن مجلس الأمن قد يستنتج عاجلاً أم آجلاً أن لا خيار أمامه سوى وضع قرار جديد إذا كان يرغب جدياً بإنهاء الحرب.

ما لا يقل أهمية هو أن معالجة المسألة الجنوبية لا يمكن أن تنتظر إلى أن يتم تحقيق التقدم في المفاوضات الجارية حول الصراع الأوسع. تسيطر القوات الانفصالية الجنوبية الآن على أجزاء كبيرة من الجنوب، بما فيها عدن، العاصمة المؤقتة لحكومة هادي. وهذه القوات مسلحة جيداً وتبدو مصممة على القتال بمفردها إذا لم تعالج قضيتهم عبر المفاوضات. حتى لو نجحت حكومة هادي في استعادة عدن، فإنها لن تسوي القضية – بل من المرجح في الواقع أن يؤدي ذلك إلى تمرد فوضوي من قبل القوات الانفصالية. إن تسوية مسألة الجنوب وعلاقته مع الشمال مسألة معقدة؛ إذ ما يزال اليمنيون في الشمال والجنوب على حد سواء منقسمون بعمق حيال هذه القضية، وقد يستغرق الأمر سنوات من المفاوضات للتوصل إلى تسوية. لكن لم يعد من الممكن فصل القضية عن النقاشات الجارية بشأن وقف إطلاق النار والترتيبات الانتقالية لإنهاء الصراع الأوسع.

٧. الخلاصة

إن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن والمعركة التي تلوح نذرها للسيطرة على المدينة تشكل جزءاً من مرحلة جديدة في الحرب اليمنية، وهي مرحلة تعزيز المكاسب وعقد الصفقات – من خلال الوسائل السياسية والعسكرية على حد سواء – على أساس الخريطة السياسية المعدلة للبلاد. مراكز القوى الرئيسية واضحة: الحوثيون، مع دعم إيراني متزايد، في الشمال؛ والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة في الجنوب؛ وتحالف القبائل والقوى العسكرية المدعوم من المملكة العربية السعودية، والتي ينضوي العديد منها تحت راية حزب الإصلاح ويشكلون الحلفاء الأكثر أهمية لهادي، في الوسط. القوات المدعومة إماراتياً والمتحالفة مع ابن شقيق علي عبد الله صالح، طارق صالح، تسعى أيضاً لإقامة قاعدة لها في جنوب محافظة الحديدة ويمكن أن تصبح عاملاً مهماً في المشهد السياسي اليمني المتشظي. تظهر الأحداث الأخيرة الطبيعة المعقدة والمترابطة للصراعات اليمنية المتعددة والمتقاطعة؛ فقد بشرح المأزق العسكري بين الحوثيين وأعدائهم جزئياً ربما التحرك الحاسم للمجلس الانتقالي الجنوبي لخلق وقائع على الأرض وفرض مطالبه في السلطة وحقه بأن يكون جزءاً من مفاوضات السلام، في الوقت الذي يضغط فيه لتحقيق انفصال الجنوب.

⁷¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي ودبلوماسيين غربيين، نيويورك، 14-16 آب/أغسطس 2019.

⁷² قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015)، الذي تبناه مجلس الأمن في اجتماعه رقم 7426 في 14 نيسان/أبريل 2015، الأمم المتحدة، 14 نيسان/أبريل 2015.

ينبغي أن تكون الأولوية الآن لقيام الأطراف المعنية الدولية بمنع اندلاع حرب أهلية شاملة داخل حرب أهلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي عليها دفع المجلس الانتقالي الجنوبي، وحكومة هادي وحلفائهما بعيداً عن الصراع ونحو الحلول الوسط والتوصل إلى صفقات – أولاً بين بعضهما بعضاً، ومن ثم مع الحوثيين. يمكن للرياض وداعميها الغربيين إما أن يفتنوا الفرصة، والمشاركة والتشجيع على التفاوض على صفقة أكثر شمولاً، أو كما في الماضي، محاولة وضع ضمانة تجمد الصراع بدلاً من تسويته. إذا سمحوا للقتال بالتفاقم، كما يبدو من المرجح حدوثه، فإنهم قد لا يتمكنون من وقفه. مثل تلك الحصيلة ستؤجل إلى ما لا نهاية أي احتمال لإعادة وضع اليمن على مسار يؤدي إلى سلام دائم.

عدن/نيويورك/بروكسل، 30 آب/أغسطس 2019

الملحق أ. خريطة اليمن





International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.